



أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضم المصالح والإدارات الآتية بجميع مصالحها وموظفيها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ولا يسرى على هؤلاء الموظفين الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه :

- مصصلحة المباني الأميرية ، بوزارة الأشغال العمومية .
- إدارة الإسكان ، بوزارة الشؤون الاجتماعية .
- الإدارة العامة للبانى ، بوزارة التربية والتعليم .
- هندسة المشروعات الصحية ، بوزارة الصحة العمومية .
- قسم هندسة المباني بمصلحة الأملاك الأميرية ، بوزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٢ - تنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمصالح والإدارات المشار إليها في المادة الأولى الواردة في ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٤ إلى ميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ - تضاف إلى المادة ١ من القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي :

"ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يعدل في هذه الإدارات بالإدماج أو الإلغاء أو إنشاء إدارات جديدة " .

مادة ٤ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والأشغال العمومية والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

سدريديوان الرئاسة في ١٣ شعبان سنة ١٣٧٤ (٦ أبريل سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ح)

وزير الشؤون البلدية والقروية
وزير الصحة العمومية
(فائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى
نور الدين طراف

وزير التربية والتعليم
كمال الدين حسين صاغ (أ.ح)
وزير الأشغال العمومية
أحمد عبده الشرباصى

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى
وزير الشؤون الاجتماعية
حسين الشافى بكباشى (أ.ح)

(رابعاً)

٢٨ - فيما عدا ما نص عليه فيما تقدم تظل الأحكام التى تضمنها عقد ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وشروط قبول الوزارة للتنازل عن استغلال منطقة قصر المنتزه واستصلاح منطقة جبل المقطم وتعميرها نافذة وقائمة .

(خامساً)

٢٩ - كل خلاف بين الطرفين على تفسير أو تنفيذ الأحكام التى تضمنها هذا الاتفاق وعقد ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وشروط قبول الوزارة للتنازل بفصل فيه عن طريق التحكيم وتؤلف هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء يختار كل من الطرفين عضواً منهم يتولى هذان العضوان اختيار العضو الثالث . وتكون أحكام هيئة التحكيم قابلة للطعن فيها أمام المحاكم المصرية بالطرق التى رسمها القانون .

الطرف الثانى

الطرف الأول

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥

بضم مصالح وإدارات المباني إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ؛